

Distr.: General
16 September 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ٩٧ (ب ب) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الأرجنتين
٣	ألمانيا
٥	غانا
٦	الهند
٧	أيرلندا
٨	الأردن
١١	سلوفينيا

* A/69/150.

** وردت المعلومات التي تتضمنها هذه الإضافة بعد الموعد النهائي لتقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

021014 011014 14-61051 (A)



أولا - مقدمة

دعيت الدول الأعضاء إلى تقديم موجزات تنفيذية عن إسهاماتها بغرض إدراجها في تقرير الأمين العام، على أن تُعرض تقاريرها كاملة على الموقع الشبكي <http://www.unog.ch/oewg-ndn>.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

بشأن هذه المسألة، تؤكد الأرجنتين مجدداً على الحاجة الملحة إلى المضي قدماً نحو تحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية. ولذلك فقد انضمت الأرجنتين إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى المضي قدماً صوب التفاوض بشأن وضع صك عالمي ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية.

وتولي الأرجنتين أولوية قصوى لنزع السلاح النووي، وترى أن الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو إلزائها تماماً.

وفي رأي الأرجنتين، تشكّل أسلحة الدمار الشامل تهديداً رئيسياً للاستقرار العالمي؛ وبناء على ذلك، أصبحت الأرجنتين طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعتبرها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي.

وقد مرت أربعة عقود من الإنجازات الكبرى في مجال عدم الانتشار إلا أنه لم يقابلها تقدم مماثل في نزع السلاح النووي. وينتاب الأرجنتين القلق بوجه خاص إزاء عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي بعد مرور ٤٣ عاماً على بدء نفاذ المعاهدة.

وفي هذا السياق، تؤكد الأرجنتين من جديد دعمها لأي إجراء يتخذ بغرض التشجيع على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يتسق مع مبادئ الشفافية في تدابير نزع السلاح النووي وعدم الرجوع عنها وقابليتها للتحقق. وتدعم الأرجنتين الجهود الرامية إلى بلورة موقف موحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على السواء، للتشجيع على إبرام معاهدة جديدة تحظر جميع الأسلحة النووية.

وينبغي لهذه الجهود أن تستمر. وشاركت الأرجنتين أيضا في العملية التي بدأت في أوغلو في آذار/مارس ٢٠١٣ لتسليط الضوء على الآثار الإنسانية المدمرة لجميع الأسلحة النووية، بصرف النظر عن مجزها.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤]

مقدمة

فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ودور فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية عملا بالقرار ٤٦/٦٨، تؤيد ألمانيا الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى تضارب آراء الدول فيما يتعلق بتحقيق ذلك الهدف، نقترح التركيز على أوجه التماثل القائمة بتحديد "لبنات البناء" الملموسة والعملية. ومن الممكن إحراز تقدم باستخدام تدابير بناء الثقة، ولا سيما من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو ألمانيا إلى الالتزام الكامل بعدم الانتشار.

نهج لبنات البناء

تؤكد ألمانيا، وهي تشير إلى ورقة العمل المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والمعنونة "لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية" (A/AC.281/WP.4)، إمكانية اتخاذ خطوات متوازنة ومتزامنة لنزع السلاح النووي على أساس متعدد الأطراف أو جماعي أو ثنائي أو فردي.

و "لبنات البناء" التي وضعت في الماضي على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف أسفرت عن تخفيض كبير في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية على مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية. وهناك بالفعل "لبنات بناء" أساسية متعددة الأطراف؛ منها، على سبيل المثال، ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، و "آلية نزع السلاح" المتعددة الأطراف.

وتقترح ألمانيا العناصر التالية لوضع المزيد من "لبنات البناء":

- التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها وغير تمييزية تتناول جميع المسائل ذات الصلة في هذا السياق

- بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتدعو ألمانيا جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك للسماح بدخولها حيز النفاذ
- الالتزام المستمر من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحترم تماما تعهداتها الملزمة بتقديم الضمانات الأمنية السلبية
- العودة إلى العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، لا سيما البحث في نزع السلاح النووي والمناقشة الموضوعية لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- مواصلة العمل على وضع مخططات للتحقق.
- إضافة إلى ذلك، تقترح ألمانيا "لبنات البناء" القصيرة الأجل التالية:
- مواصلة الحد من دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية
- زيادة الشفافية فيما يتعلق بالترسانات النووية ومخزونات المواد الانشطارية
- خفض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة، وعدد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة
- تعزيز التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار
- تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية
- تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية التي تُستخدم في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، أو تحويل تلك المرافق نحو الاستخدامات السلمية

دور الفريق العامل المفتوح باب العضوية

لقد صوتت ألمانيا مؤيدة القرار ٤٦/٦٨ بهدف المضي قدما بنزع السلاح النووي. إلا أنه، رغم ترحيب ألمانيا بالفرصة المتاحة للمجتمع المدني والدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة في المداولات، فإنها تشكك في القيمة المضافة لتمديد ولاية الفريق العامل ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تشارك في المناقشات.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣]

يظل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يشكل الهدف الأسمى لغانا حكومة وشعبا. وفي هذا السياق تظل غانا دولة طرفا نشطة في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا). وللأسف، يبدو أن المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف، ألا وهو مؤتمر نزع السلاح، قد تعطل عمله منذ فترة طويلة من الزمن. وترى غانا أن مؤتمر نزع السلاح، إن حكمنا عليه من تاريخه، لديه القدرة على التفاوض بشأن المعاهدة المنشودة المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وتحقيق هذا الإنجاز في مؤتمر نزع السلاح قد يقتضي إعادة النظر في نظامه الداخلي. بادئ ذي بدء، ينبغي السماح بانضمام المزيد من الدول إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الحد من استخدام أي من أعضاء المؤتمر لحق النقض في اتخاذ القرار. ومما لا جدال فيه أن استخدام حق النقض من قبل الدول الأعضاء لا يزال يحول دون النجاح في اعتماد جدول الأعمال وإبرام معاهدة منذ أكثر من عقد ونصف. بيد أنه يجوز استخدام حق النقض، من قبل دولة طرف، في مرحلة الإبرام النهائي لمعاهدة، عند الاقتضاء. ومن شأن ذلك أن يسمح بالبت في جدول الأعمال والمضي قدما بثبات في المفاوضات.

ومع ذلك، تنوه غانا بالخطوات التي اتخذتها مجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية لخفض مخزونها من أجل إزالتها في نهاية المطاف في إطار من التوازن الاستراتيجي. ويجب تنفيذ الالتزام المفروض على الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتلاحظ غانا، في ذلك الصدد، أن البلدين الحائزين لأكبر مخزون، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، قد قاما على مر السنين بخفض مخزونهما من خلال ترتيبات ثنائية، ولا يزالان يقومان بذلك.

وللأسف، لم يجر التحقق من كل هذه الجهود، ولذلك فهي تفتقر إلى الشفافية. ومن ثم تدعو غانا إلى إنشاء آلية للتحقق من برامج التخفيض هذه ورصدها، خاصة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، تود غانا أن يعالج هذا الشاغل على نحو يؤكد لجميع الدول الأطراف الأخرى حدوث تقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وكفالة التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية، أمر في غاية الأهمية بالنسبة لغانا. وبالنسبة لاثنتين من الركائز، وهما الاستخدامات السلمية وعدم الانتشار، فقد تحقق قدر كبير من النجاح. وعلى الرغم من ذلك، لا بد من تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية في سبيل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وسيتعين على المجتمع العالمي أن يسعى إلى إيجاد توازن في الصلة بين نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف كفالة تقدم يمكن التحقق منه نحو عالم خال من الأسلحة النووية؛ والعنصر الرئيسي في هذه الآلية ظل دائما يتمثل في الثقة، وسوف يظل كذلك في المستقبل المنظور.

ومن المهم ملاحظة أنه، على الرغم من أن غانا تؤيد التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وأنها شاركت مشاركة كاملة في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، منذ إنشائه، فإن أي مبادرة من هذا القبيل بدون مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قد لا تحقق النتائج المرجوة لها.

وفي الختام تؤيد غانا، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، موقف الحركة في هذا الشأن.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤]

إن الهند على اقتناع بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن تحقيقه بعملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه على الصعيد العالمي ويتسم بعدم التمييز. وهناك حاجة إلى إجراء حوار هادف فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة واليقين وتقليص أهمية الأسلحة النووية في الشؤون الدولية والعقائد الأمنية.

وقد عدّدت ورقة العمل CD/1816 المقدمة من الهند خطوات محددة، تشمل إعادة تأكيد الالتزام الثابت من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ والتقليل من أهمية الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛ وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير لخفض الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن 'عدم البدء' باستخدام الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن فرض حظر كامل على استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، تمهيداً للإزالة العالمية وغير التمييزية والقابلة للتحقق للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وفي حين أن الهند تؤيد القرار ٤٦/٦٨، اعترافاً منها بأهمية الحفاظ على الجهود المتعلقة بتناول نزع السلاح النووي على صعيد متعدد الأطراف، فإن هناك مخاوف مستمرة بشأن المبادرات الموازية التي يمكن أن تؤثر سلباً على آلية نزع السلاح القائمة وعلى اتساق الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي. وتعتبر الهند أن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل المناسب للشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية ذات ولاية متفق عليها بتوافق الآراء في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن.

أيرلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤]

تؤيد أيرلندا كل النُهُج التي تدفع قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بشأن تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، وتدعم تلك النُهُج. وجميع التدابير المؤقتة، بما في ذلك تلك التي تعزز الشفافية وبناء الثقة، تلقى الترحيب، ولكنها لا تشكل بديلاً عن العمل القانوني الذي يتعين القيام به على الصعيد المتعدد الأطراف.

وفي عام ٢٠١٣، أخفق مؤتمر نزع السلاح في جنيف مرة أخرى في اعتماد برنامج عمل. ومع التنويه بحق جميع الدول في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح، ينبغي أن تركز المناقشة على الكيفية التي يمكن بها تنشيط أعمال المؤتمر. وينبغي أيضاً الترحيب بالجهود المبذولة من أجل تنظيم مداوالات جماعية في تشكيلات مؤقتة خارج المؤتمر. وقد شاركت أيرلندا بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهي ترى أن عمل الفريق يمثل المساهمة الأكثر فائدة وأهمية. وقد شاركت الدول الأعضاء في حوار بناء في محفل سمح بتبادل حر للآراء. وتؤيد أيرلندا تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي صدر بتوافق الآراء، والذي يوفر نقطة انطلاق للمضي قدماً بالمناقشات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أعربت أيرلندا عن رأيها، الذي يشاطرها فيه شركاؤها في ائتلاف البرنامج الجديد، بأن المناقشات التي ستجري في المستقبل بشأن نزع

السلاح النووي يتعين أن تسترشد بتعهد متعدد الأطراف وملزم قانوناً بنزع السلاح النووي، وأن يُدعم ذلك التعهد بإطار مرجعي ومعايير محددة بوضوح. وعقب ذلك أوضح ائتلاف البرنامج الجديد تفاصيل ذلك في ورقة عمل بشأن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قدمت إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.18).

ولجميع الدول مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف. وأبرز عمل الفريق العامل المفتوح العضوية قيمة النهج الشامل والتشاركي. وتتسم مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحوار بشأن نزع السلاح النووي بأهمية حاسمة، بيد أن صوتها ليس هو الصوت الوحيد. وتشجع أيرلندا كل دولة من الدول على التحاور مع جميع الجهات التي يمكنها أن تضطلع بدور في المضي بالمناقشات قدماً. والتشارك الكامل مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والأوساط العلمية، له أهمية حيوية في تعزيز الحوار. وقد وفر الفريق العامل المفتوح باب العضوية إطاراً ممتازاً لذلك التحاور وينبغي إحياء تلك المبادرة في الوقت المناسب.

وترحب أيرلندا بصفة خاصة بعودة التركيز على الآثار الإنسانية والمخاطر المعروفة للأسلحة النووية التي تركز عليها الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وهي تتطلع قدماً إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي ستستضيفه النمسا في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا. وقد قدمت أيرلندا، باسم ائتلاف البرنامج الجديد، ورقة عمل بشأن موضوع "الآثار الإنسانية للأسلحة النووية: المخاطر والعواقب المعروفة" إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.19).

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

عام

إن العمل على إيجاد عالم آمن نووياً أصبح يمثل مدخلاً رئيسياً لتحقيق الأمن والاستقرار العالميين وذلك بالنظر إلى اعتبارات رئيسية عدة أولها أن قضية الانتشار النووي ما زالت من أخطر التحديات التي يواجهها العالم بل أن الجهات الدولية المعنية وفي مقدمتها وكالة الطاقة الذرية تحذر من انتشار كبير لأسلحة الدمار الشامل قد يؤدي إلى حدوث

انفلات نووي في العالم إذا لم يتم التحرك بشكل فعال من أجل السيطرة على خطر الانتشار النووي، وثانيها تنامي رغبة كثير من الدول في الآونة الأخيرة في امتلاك الأسلحة النووية وهذا أمر ينطوي على تحديات خطيرة لأنه كلما زاد عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي على الساحة الدولية تراجعت معدلات الأمان والاستقرار في العالم خاصة في ظل كثرة التوترات والصراعات السياسية واحتمالات عدم وجود السياسات الرشيدة في اتخاذ مثل هذه القرارات، وإن العالم اليوم أمام لحظة فارقة واختبار حقيقي فيما أن تنجح الجهود والمبادرات الدولية المختلفة في منع الانتشار والإرهاب النوويين وإما أن يتصاعد السباق على الحصول على السلاح النووي وما يتبعه من تهديد للأمن والاستقرار الدوليين.

الموقف الأردني

كان الأردن من أوائل دول المنطقة التي وقّعت على الاتفاقيات ذات الصلة إيماناً منه بأن السلام والاستقرار الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق الأمن النووي وحظر استخدام الأسلحة النووية حيث أن الأردن يؤيد ويدعم كافة الجهود والمساعدات الدولية والإقليمية التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف وصولاً إلى إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وذلك عبر الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات التالية:

- (أ) اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية
- (ب) المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي
- (ج) اتفاقية حظر التجارب النووية
- (د) مبادرة أمن وانتشار الأسلحة النووية
- (هـ) مبادرة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية
- (و) الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
- (ز) اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها
- (ح) اتفاقية الأمان النووي
- (ط) اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي
- (ي) اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي

(ك) الاتفاقية التعاونية للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النووين

(ل) اتفاق الامتيازات والحصانة الدولية للطاقة الذرية

(م) قرارات مجلس الأمن الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل

إن المملكة الأردنية الهاشمية دأبت وعلى الدوام تعزيز السلامة العامة النووية العالمية من خلال المبادرة التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في شهر آذار/ مارس ٢٠١٢ في قمة الأمن النووي التي عقدت في العاصمة الكورية سيؤول حول البدء بتشكيل فريق لمكافحة التهريب النووي، والمكون من مسؤولين وخبراء من جميع المؤسسات ذات العلاقة بهدف تجنب المخاطر المتأتية عن تهريب المواد النووية.

وتؤكد أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على العمل المتوازن بين ركائزها الثلاثة (نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية) والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى.

قامت القوات المسلحة الأردنية برفع كفاءة قوات حرس الحدود والأجهزة الأمنية المختلفة لمنع تهريب أي مواد نووية عبر الأراضي الأردنية وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة في هذا المجال.

المقترحات

١ - الاعتراف بأهمية هذا الموضوع، وعلى أعلى المستويات، للوصول إلى تدابير استجابة مشتركة بين الدول وطرق التعاون في تقوية الأمن النووي.

٢ - الوصول إلى تفاهم جماعي أو اتفاق عالمي بخصوص ما قد ينتج من تهديدات عن الإرهاب النووي وكيفية التصدي له.

٣ - تقوية وتعزيز الجهود المبذولة حول الأمن النووي العالمي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات المحتملة عن الإرهاب النووي، وذلك عبر منع الإرهابيين والمجرمين والجهات غير الحكومية من الحصول على المواد النووية.

٤ - اتفاق الدول المشاركة على أهمية وجدية التهديدات الناتجة عن الإرهاب النووي والعمل والتعاون فيما بينها من أجل الوصول إلى تأمين المواد النووية المعرضة للخطر حول العالم.

- ٥ - التزام دول العالم (تماشيا مع التزاماتها الدولية) في الحفاظ على وجود نظام أمني فعال للمحافظة على المواد والمنشآت النووية التي تكون تحت سيطرتها.
- ٦ - العمل والتعاون كمجتمع دولي واحد لتعزيز الأمن النووي عبر طلب أو تقديم المساعدة عند الضرورة.
- ٧ - الحد من سباق التسلح النووي وما يتبعه من تهديد للأمن والاستقرار الدوليين.
- ٨ - الاحترام الكامل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وهو شرط لتعزيز بناء الثقة بين الدول والامتناع عن التهديد بالقوة النووية أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية النزاعات سلميا.
- ٩ - دعوة الدول الثلاث التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتدير مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، وهي إسرائيل وباكستان والهند، أن تنضم فوراً ودون شروط إلى المعاهدة.

سلوفينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٤]

اشتركت سلوفينيا في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي"، والمعتمد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهنا تبدي سلوفينيا وجهة نظرها بشأن كيفية السير قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

بدايةً، لا تزال سلوفينيا تطمح إلى رؤية العالم وقد خلا من الأسلحة النووية. وسلوفينيا على اقتناع بأن ذلك لا ينبغي أن يكون أمراً مثالياً بعيد المنال، بل هدفاً يمكن تحقيقه. وتعتقد سلوفينيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد من أجل نزع السلاح النووي وأنه قادر على ذلك. وينبغي أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل نقطة محورية في جميع الأنشطة الدولية المتخذة في سياق نزع السلاح النووي. وينبغي لمفاوضات نزع السلاح النووي أن تكون تدريجية، ولكن في الوقت نفسه نهائية ولا رجعة فيها.

ويتمثل أحد أسباب الوضع الحالي في مجال نزع السلاح النووي في الافتقار إلى آلية فنية متعددة الأطراف لنزع السلاح، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة. وترحب سلوفينيا بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بما يشمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة

ومؤتمر نزع السلاح في جنيف؛ اللذين عجزا كلاهما عن اتخاذ قرارات موضوعية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، الذي تعطل العمل فيه منذ أكثر من ١٥ عاما، أن يبدأ في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي ينبغي أن تكون أول صك قانوني دولي جديد يجري التفاوض بشأنه في ميدان نزع السلاح النووي ويؤدي إلى تكملة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتود سلوفينيا أن تناشد مرة أخرى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تبدأ في عملية توسيع عضوية المؤتمر. وينبغي أن يكون المؤتمر مفتوحا أمام جميع الدول التي تشعر بالقلق إزاء السلام والأمن الدوليين والمهتمة بالمشاركة في مفاوضات نزع السلاح.

ولهذا السبب رحبت سلوفينيا بإنشاء الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بمقتضى قرارها ٥٦/٦٧، لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد كلل عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أُنجز في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ في جنيف بالنجاح. وقد نظر الفريق العامل فيما يتجاوز النهج المتعلقة بكيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وأتاح محفلا لمعالجة نزع السلاح النووي بطريقة صريحة وشفافة وشاملة. واعتمد الفريق أيضا تقريرا توافيقيا يقدم إسهاما للمضي بهذا العمل قدما نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، تؤيد سلوفينيا مواصلة العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية.